

## الجملة العربية بين القدماء والمحدثين دراسة تأصيلية

Arabic sentence between the ancients and modernists. A thorough study

المدرس الدكتور ليث حازم محمود البياتي الموصلي

قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة كؤية

الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم عبود ياسين السامرائي

قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة كؤية

### الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة معاني مفردة الجملة في اللغة العربية، وبيان الاختلافات الدائرة فيما بين علماء اللغة والنحو قديما وحديثا في تعريف هذا المصطلح باستقصاء تام لأشهر اللغويين العرب في هذا المجال، ومن ثم دراسة مصطلحات أخرى مرتبطة نوعا ما بهذه المفردة وهي مصطلحات ( القول، والكلام، والكلم، واللفظ ) وبيان آراء النحاة واللغويين فيها، ومن ثم الخروج بتعريف جامع دقيق لهذه المصطلحات، وهو السبب الرئيس لهذه الدراسة؛

### معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠١٨/١١/٣

القبول: ٢٠١٨/١٢/٦

النشر: شتاء ٢٠١٩

Doi:

**10.25212/lfu.qzj.4.1.16**

الكلمات المفتاحية:

وذلك لأن هذه المصطلحات شابها كثير من الغموض في تعريفاتها، إذ يكاد لا يوجد تعريف واحد جامع لهذه المفردات، فهي جميعها متداخلة بعضها ببعض، كأن يعرف الكلام بأنه القول، وتعرف الجملة على أنها الكلام، ولذلك جاءت هذه الدراسة لمعالجة هذا الاضطراب الحاصل في بيان معاني هذه المفردات. وأسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في كتابة هذا البحث والله ولي التوفيق.

Meanings, sentence, Arabic language, linguists and grammar,  
ancient and modern, term,  
grammarians,  
words. speech  
vocabulary.

### المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، أما بعد،

فقد استقطب الحديث عن الجملة في اللغة العربية اهتمام اللغويين العرب قديما وحديثا، وألفت في هذا المجال مؤلفات عديدة، ودرس هذا الموضوع دراسات مستفيضة، لكن هذه المؤلفات والدراسات جميعها حاول الميل إلى رأي ثابت قديما حاول تفسيره بطريقة حديثة، دون الخروج بتحليل موضوعي حول مدار عن الجملة من اراء قال بها النحاة واللغويين، فظلت تلك الدراسات قاصرة عن بيان الغموض الحاصل في مفهوم الجملة وما يرتبط بها من مفردات .

وقد حاولنا في هذا البحث دراسة معاني مفردة الجملة في اللغة العربية، وبيان الاختلافات الدائرة بين علماء اللغة والنحو قديما وحديثا في تعريف هذا المصطلح باستقصاء تام لأشهر اللغويين العرب في هذا المجال، ومن ثم دراسة مصطلحات أخرى مرتبطة نوعا ما بهذه المفردة وهي مصطلحات ( القول، والكلام، والكلم، واللفظ ) وبيان آراء النحاة واللغويين فيها، ومن ثم الخروج بتعريف جامع دقيق لهذه المصطلحات، وهو السبب الرئيس لهذه الدراسة؛ وذلك لأن هذه المصطلحات شابها كثير من

الغموض في تعريفاتها، إذ يكاد لا يوجد تعريف واحد جامع لهذه المفردات، فهي جميعها متداخلة بعضها ببعض، كأن يعرف الكلام بأنه القول، وتعزف الجملة على أنها الكلام، ولذلك جاءت هذه الدراسة لمعالجة هذا الاضطراب الحاصل في بيان معاني هذه المفردات بدقة، وهو ما يميز هذا البحث عن غيره من الدراسات، فقد خلصنا في نهاية البحث إلى تعاريف خاصة بكل مفردة غير مرتبطة بغيرها من المفردات، ومن ثم مقارنة كل مفردة بغيرها من المفردات وبيان الفروق اللغوية الدقيقة بينهما، وهذا ما لا يوجد في الدراسات السابقة.

ونسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفّقنا في كتابة هذا البحث والله ولي التوفيق .

### الجملة العربية بين القدماء والمحدثين دراسة تأصيلية

#### الجملة عند القدماء:

استقطب الحديث عن الجملة في اللغة العربية عناية النحاة واللغويين قديما وحديثا، وذلك لما تتمتع به من مميزات خاصة من الناحيتين اللغوية والنحوية، فقد جعلها هذا التمييز فارقة عن غيرها من جميع اللغات الأخرى، فهي تختلف من ناحية البناء والشكل عن بقية لغات العالم؛ كونها اللغة الأكثر انتشارا ولغة القرآن الكريم. ولا يخفى على دارسي العربية أنّ مفهوم الجملة عند الدارسين قديما وحديثا مختلط مع مفهوم الكلام، وقد نض غير واحد على أنّها واحد من جهة المعنى، فالجملة هي لبنة الكلام المرسل وغير المرسل ( اللبدي، 1985، 52) وعنصر الكلام الأساسي، فبالجمل نتكلم، وبالجمل نفكر، بل هي (قواعد الحديث) (ابن جني، 1952، 29).

وإنّ الدرس اللغوي عند قدماء النحاة والبلاغيين كان منقسما بين علمي ( النحو والمعاني)، إذ كانت عناية النحاة منصرفة نحو المفردات وأحكامها، والحروف ومعانيها، والعوامل وما يترتب عليها من آثار إعرابية، أما الجملة فلم تحظ بهذا الاهتمام عندهم إلا من جهة إعرابها وتأويلها بالمفرد وعدمه ( الأنصاري، 1987، 49)، ولم يتعرض سيبويه في كتابه للجملة بالتعريف الاصطلاحي، وما ورد في كتابه من ذكر للجملة كان بمفهومه اللغوي، ثم بقي مفهوم الجملة من بعده مضطربا، ولاسيما في تمييز النحاة بين الجملة والكلام، وهذا لا يعني أنّ سيبويه لم يتحدث عن الجملة بوصفها مصطلحا نحويا، بل عبر عنها بمصطلح آخر هو الكلام، وهذا بين وواضح لمن يطلع على كتاب سيبويه ( سيبويه، 1988، 1/ 12

(، كما أن الكلام عنده لا يطلق إلا على الجملة المفيدة للمعنى، وذلك في قوله: (( واعلم أن قلت: إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو: قلت زيد منطلق )) (سيبويه، 1988، 1 / 122)، ولعل أول من استعمل مصطلح " الجملة " بالمفهوم النحوي صراحة، هو "المبرّد" في مقتضبه، عند حديثه عن الفاعل، فقال: (( هذا باب الفاعل وهو رفع، وذلك قولك: قام عبداً لله، وجلس زيد. وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل، جملة يحسن عليها السكوت،/ وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد ))، (المبرّد، 2010، 1 / 8) . وعن طريق ما ذكرناه لرأيي سيبويه والمبرّد نتوصل إلى أن الألفاظ التي تستقل بأنفسها ويحسن السكوت عليها لأدائها معنى مفيدا هي الكلام عند سيبويه، والجملة عند المبرّد .

ثم بعد هذه المرحلة انقسم النحاة إلى قسمين، قسم يرى أن الكلام والجملة مترادفتان، وقسم يرى بأنهما مختلفتان، لأن بينهما عموم وخصوص، فمن القائلين بترادفهما: ابن جنّي، الذي يعرّف الكلام بقوله: (( أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجملة، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد،... فكل لفظ استقل بنفسه وجنبت منه ثمرة معناه فهو كلام ))، (ابن جنّي، 1952، 1 / 17) .

وسوى كذلك بينهما عبدالقاهر الجرجاني، إذ قال: (( اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو: " خرج زيد " سمي كلاما، وسمي جملة )) (الجرجاني، 1972، 40) .

كما صرح الزمخشري في المفضل بهذا الترادف، فقال: ((والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو: قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى جملة ))، (الزمخشري، 1993، 23)، وعلق ابن يعيش على ذلك بأنه يريد الكلام الذي تتعقد به الفائدة (ابن يعيش، 2001، 1 / 73)، ومن ثم استرسل ابن يعيش فتحدث في أثناء شرحه عن سؤال قد يدور في الذهن وهو الفرق بين " الكلام والقول والكلم " فذكر: (( أن الكلام عبارة عن الجملة المفيدة وهو جنس لها،... كما أن الكلمة جنس للمفردات، فيصح أن يقال: كل " زيد قائم " كلام، ولا يقال: كل كلام " زيد قائم"، ... وأما الكلم فجماعة " كلمة"، ... فهو يقع على ما كان جمعا، مفيدا كان أو غير مفيد، فإذا قلت: " قام زيد " و " زيد قائم"، فهو كلام،

لحصول الفائدة منه، ولا يقال له كِلم؛ لأنه ليس بجمع، .... وأما القول فهو أعم منهما؛ لأنه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان، تاما كان وناقصا، والكلام والكلم أخض منه، والذي قضى بذلك الاشتقاق من السماع، ألا ترى أنّ اشتقاق " الكلام " من " الكلم "، وهو الجرح..... وأما القول فهو من معنى الإسراع والخفة، ولذلك قيل لكل ما مذل به اللسان، وأسرع إليه، تاما كان أو ناقصا، قول (( ابن يعيش، 2001، 77-75 / 1)).

وكذلك الأمر مع العكبري، إذ قال (( الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين لثلاثة أوجه: أحدها أنه مشتق من " الكلم " وهو الجرح، والجرح مؤثر في نفس المجروح فيلزم أن يكون الكلام مؤثرا في نفس السامع. والثاني: أنّ الكلام يؤكد به و " تكلمت " كقولك: تكلمت كلاما، والمصدر المؤكد نائب عن الفعل والفاعل. وكما أنّ الفعل والفاعل جملة مفيدة كذلك ما ينوب عنه الكلام. الثالث أنّ الكلام ينوب عن التكليم والتكلم وكلاهما مشدد العين والتشديد للتكثير. وأدنى درجاته أن يدل على جملة تامة)) ((العكبري، 1995، 41 - 42)، أما ((القول فيقع على المفيد وغير المفيد، لأن معناه التحرك والتقلقل، فكل ما مذل به اللسان ويتحرك يسمى " قولاً ")) ((العكبري، 42/ 1995)).

ويتبين مما سبق عرضه أنّ أصحاب الاتجاه الأول قد رادفوا بين الكلام والجملة، ووضعوا شرطين لتحقيقهما، هما التركيب والإفادة . أما أصحاب القسم الثاني وهم الذين فرقوا بين مصطلحي الكلام والجملة، فيأتي على رأسهم " رضي الدين الاسترأباني " فيرى أنّ الفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمنت الاسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أما الكلام فهو ما تضمن الاسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة، وليست كل جملة كلاما (الاسترأباني، 1996، 33 / 1)، وحاصل ما ذكره رضي أنّ الجملة شرطها الاسناد الأصلي، أفادت أم لم تفد، ولذلك فهي أعم من الكلام، أما الكلام فكذلك شرطه الإسناد الأصلي، إلا أنه تجب فيه الفائدة، ولذلك فالكلام أخض من الجملة، وينتج عن ذلك نوع آخر وهو ما ليس بجملة، وهو المركب الذي تضمن اسنادا غير أصلي، نحو: " اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف " .

أما ابن هشام فقد عرّف الكلام بقوله إنّ الكلام هو ما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة، والمقصود باللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف، وبالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، أما القول فهو أعم من الكلام، والكلم والكلمة، وعزفه بأنه (( اللفظ الدال على معنى)) ((الأنصاري،

(د، ت)، (13، 11 / 1)، ثم ذكر في المعنى بشيء من التفصيل فأفاد أن الكلام هو القول المفيد بالقصد، وهو أخض من الجملة، إذ إن الجملة عنده هي " الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وما حل محلها "، وليس صحيحا ما ذكره النحاة في أن الكلام والجملة مترادفان، وذلك لأنك تقول " جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وهذه الجمل ليست مفيدة، وعليه فهي ليست بكلام، والجملة أعم من الكلام (الأنصاري، 1991، 2/ 431) .

وذكر السيوطي ما دار بين النحاة من أقوال حول الجملة والكلام، فقال: (( والجملة قيل: ترادف الكلام. والأصح أعم، لعدم شرط الإفادة )) (السيوطي، د، ت)، (36 / 1)، وهو بذلك وافق الرضي، ثم ذكر قول الزمخشري وخالفه بموافقته إلى ما ذهب إليه ابن هشام، فذكر أن الصواب أنهما ليستا مترادفتين، كون شرط الكلام هو الإفادة خلاف الجملة، ثم عاد بعد ذلك وسوى بين الجملة والكلام، فذكر أن الجملة هي: القول المركب، وهو ما ذكره شيخه الكافيجي، وذكر أن ذلك لا يقتضي أن يكون كل مركب جملة، أما ما ذكره ابن هشام حول " جملة الشرط وغيرها " فكلامه مجانب للصواب؛ لأن إطلاق الجمل عليها إطلاق مجازي، وذلك إنما اطلق على هذه العبارات جملا كونها كانت قبلا كذلك (السيوطي، د، ت)، (37 / 1)، أما القول فهو عنده ((لفظ دل على معنى، ... وقيل المهمل))، وعلى هذا جمهور من العلماء، (السيوطي، د، ت)، (39 / 1) .

#### الجملة عند المحدثين:

انقسم الدارسون المحدثون في مصطلح الجملة العربية إلى قسمين، قسم نَهَج نَهَج النحاة القدامى، واكتفى بتعريفاتهم، وقسم أفاد من التراث، ومن الدراسات اللغوية الحديثة في فهمه لهذين المصطلحين، فمن القسم الأول: عباس حسن، إذ يرى أن الكلام والجملة مترادفتان، فالكلام أو الجملة عنده هو " ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل "، فلا بد للكلام أن يكون مركبا، ومفيدا إفادة مستقلة، وذهب إلى أنه ليس شرطا في التركيب المفيد أن تكون كلا الكلمتين ظاهرتين في النطق، بل يكفي أن تكون إحدهما ظاهرة، كقولك للضيف: تفضل، وأنت تريد: تفضل أنت (حسن، د، ت)، (16 - 15/ 1)، وكذلك فاضل السامرائي، يَنْهَج نَهَج النحاة القدامى، فهو يذكر كلامهم كلهم على حد سواء (السامرائي، 2000، 7، والسامرائي، 2007، 10 - 12) .

أما من فرء بفنهما فهو عبدالسلام هارون، إء ىرى أن الكلام أءص من الجملة، والجملة أعم من الكلام، وءلك لأن الكلام فشرء ففه الإفاءة، أما الجملة: فلا فشرء ففها ءلك، وهو بءلك فوافق الرضى ففما ءهب إلفه فف ءء الجملة والكلام، فوافق ابن هشام فف ءنءفة جملة الشرء وأشباهاها من الجملة (هارون، 2001، 25).

أما القسم ءءانى فعلى رأسهم مهءى المءزومف، إء فقول: (( الجملة فه الصورة للفظفة الصغرى للكلام المففء فف أفة لغة من اللغات، وهف المركب ءءى فبفن المتكلم به أن صورة ءهنفة كانت قء ءألفء أءزأؤها فف ءهنه، ثم فه الوسفلة ءءى ءنقل ما ءال فف ءهن المتكلم إلف ءهن السامع. والجملة ءءامة ءءى ءعبر عن أبسط الصور ءهنفة ءءامة ءءى فصح السكوء علفها، ءءألف من ءءاة عناصر رؤفسفة، فه: 1- المسنء إلفه، أو المءءء عنه، أو المبف علفه. 2- المسنء ءءى فبفنى على المسنء إلفه، ففءءء به عنه. 3- الإسناء، أو ارءباط المسنء بالمسنء إلفه)) (المءزومف، 1964، 31)، كما فءكر أن (( الجملة فف أقصر صورها فه أقل قءر من الكلام فففء السامع معنى مسءقلا بنفسه، ولفس لءما أن ءءءو العناصر المءلوبة كلفا، قء ءءلو الجملة من المسنء إلفه لفظا، أو من المسنء، لوضوحه وسهولة ءقءفره... كقولك: (زفء) فف ءواب من قال لك: من كان معك أمس)) (المءزومف، 1964، 33) . وفءبفن من ءلك أنه لم ففرء ففما بفن الكلام والجملة، ءاله فف ءلك ءال النءاة الأوائل .

وفرى محمد ءماسة أن هناك فرقا بفن النظام النءو ف والءء اللءو ف، فقال: " إن أقل قءر من الكلام المففء ففم بعنصرى الإسناء وما سواهما قء فكون ضرورة وقء فسءغفنى عنه، ولكنه فبفنى جملة فف الأساس، فإءا كان الكلام مففءا فأن العنصرففن الأساسففن لا أن فكونا لفظا أو ءقءفرا وأما ءءء اللءو فف وهو المءال ءءى ففطلق منه النظام النءو ففإنه قء فهءم فبعض الفضلاء بءفء ءكون فف بعض الأءفان فه الغافة والقصد" (عءءللطف، 2003، 32)، وهذا فبفن أن طرفى الإسناء لا فكونا إلفا فف الجملة، أما الفضلاء فهف من شأن ءءء اللءو ف، أف أن الكلام هو من فءءد معناتها .

والجملة عنء إءراهفم أنفس فه (( أقل قءر من الكلام فففء السامع معنى مسءقلا بنفسه سواء ءركب هذا القءر من كلمة واحدة أو أكثر)) (أنفس، 1978، 276-277) .

أما ءلفل عمافرة، ففرءضف ءءء الكلام والجملة ءءى قال به الزمءشرفى، ءفر أنه فءالفه وفءالف من ءبعه فف أن الكلام هو الجملة، كما فءالف ابن هشام ومن سار على نهءه فف أن الكلام أءص من الجملة، والجملة أعم من الكلام، ورفرى أن الجملة (( ما كان من الألفاظ قائما برأسه، مففءا

لمعنى يحسن السكوت عليه))، ف" قام زيد" جملة، و" زيد مجتهد" جملة، وكذلك " صه ومه" وغيرها، أما الكلام فهو (( تألف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجملة، وأشمل، وعلى ذلك، فقد كان القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب ))، ( عمارة، 1984، 77 - 78 ). وعلى ذلك فالكلام عنده أعم من الجملة، وهذا خلاف جميع من سبقه، إذ إن الجملة عندهم أعم من الكلام لا العكس .

ونلاحظ عن طريق ما عرضناه تعدد تعريفات الجملة عند اللغويين المحدثين، وإن ظلَّ تعريف الجملة يجمع بين معياري الشكل والمضمون، ولعل ذلك راجع إلى تأثر اللغويين المحدثين ببعض المدارس الغربية، فقد نقل بعض الباحثين بعض تعريفات اللغويين الغربيين للجملة دون أن يشير إلى كونها تعريفات للجملة الإنجليزية، راجع مثلاً: (الراجحي، 1979، 35) و (عفيفي، 2001، 56). وكما يبدو أنَّ مصطلح (الجملة) قد غلب على مصطلح (الكلام) في العصر الحديث، وبذلك يكون الكلام "هو التَّشاطُ الواقعي"؛ إذ إنَّ "اللغة" نظام، و"الكلام" أداء نشاطي طبقاً لصورة صوتية ذهنية، والكلام هو التطبيق الصوتي، والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينة، والجملة هي وحدة الكلام الصُّغرى، أو هي الحد الأدنى من اللفظ المفيد (حسان، 1994، 32-35).

وتبين لنا مما سبق أنَّ النحاة القدامى لم يفرقوا بين الكلام والجملة، وعليه لم يفرقوا للجملة باباً خاصاً بها، لكنهم درسوها في باب ( الكلمة والكلام)، وذلك لما بينهما من علاقة ملازمة بزعمهم، إذ جعلوا الكلام مرادفاً للجملة، ومن ثمَّ فكل ما يقع على الكلام من أحكام يقع على الجملة، واستمرَّ ذلك إلى مجيء رضي الدين الاسترابادي ومن بعده ابن هشام، ففرقوا بين الجملة والكلام بشيء من التفصيل، فرأينا عقد أبواب خاصة للكلام والجملة عند ابن هشام، بين فيها المفهوم والنوع والحكم؛ لأنَّه كان يفرِّق بين الجملة والكلام، أما المحدثون، فبعضهم سار على نهج القدماء، وبعضهم ارتضى لنفسه منهجاً خاصاً في صياغة أفكاره بشكل حديث، غير أنَّهم ينطلقون من آراء وأفكار النحاة القدماء ويعتمدون عليها فيما يريدون عرضه وصياغته بشكله الجديد .

ونرى أنَّ السبب في هذا الاختلاف بين النحاة في مفهوم الجملة؛ هو قصور التصور الذهني لبعض المفردات، مما أدى بالنتيجة إلى هذا الخلط في مفهوم الجملة عندهم، وهذا أصله راجع إلى قضية من قضايا اللغة العربية، وهي قضية الترادف، التي أقرها جمهور من اللغويين في اللغة العربية، فترادف المفردات بعضها مع بعض، أصل وأساس ثابت عندهم، ومما لا خلاف فيه في العربية أنَّ هناك بعض أعلام اللغة وقفوا موقفاً معارضاً في هذه القضية، وأنكروا على من أقرَّ مسألة الترادف في



العربية، ولا يخفى أنّ هذه المسألة من المسائل العويصة في علم اللغة، فلكل فريق أدلة عقلية ونقلية فيما ذهب إليه، إلا أنّ الراجح عندنا هو عدم وجود الترادف في اللغة، فلا يمكن أن يجتمع لفظان مختلفان في لغة معينة على دلالة واحدة، إلا إن كانت المفردتان تعودان إلى جذر لغوي واحد، وحتى إن عادتا إلى جذر لغوي واحد، فلا يمكن لهما أن تتشابها كلياً في المعنى، فكيف إذا ما اختلفتا؟ وكيف إذا ما كانت إحدهما جمعا والأخرى مفرد؟ -فالكلام جمع، والجملة مفرد-، وذلك لأسباب عديدة، منها: إن أصوات كل مفردة ستختلف عن الأخرى بطبيعة الحال، ثم إن بنية المفردة ستختلف كذلك، وكذلك طريقة التعبير في استعمال المفردة، وتوضيح ذلك يجب علينا وضع تعريف محدد لكل مفردة من هذه المفردات، ثم إن هنالك مفردات أخرى مرتبطة بشكل ما مع هاتين المفردتين - الجملة والكلام- وهي مفردات " الكلمة والكلم، واللفظ، والقول"، فتعريف هذه المفردات أي معانيها لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون واحداً.

#### المصطلحات الدالة على الجملة :

جاء في العين: (( المَقُول: اللسان )) ( الفراهيدي، 1986، 5 / 212 )، (( والجملة، جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره"، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة )) ( الفراهيدي، 1986، 6 / 143 )، أما (( الكلم: الجرح، والجميع: الكلوم....، وكليفك: الذي يكلمك وتكلمه. والكلمة: لغة حجازية، والكلمة: تميمية، والجميع: الكلم والكلم )) ( الفراهيدي، 1986، 5 / 378 ) .

وجاء في التهذيب: (( القول: الكلام )) ( الأزهرى، 1967، 9 / 301 )، و (( يقال للرجل: إنه لمَقُول، إذا كان بينا ظريف للسان )) ( الأزهرى، 1967، 9 / 302 )، (( والكلام: معروف، والكلمة: لغة تميمية، والكلمة: لغة حجازية، والجميع في لغة تميم: الكلم....، والكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة واحدة مؤلفة من جماعة حروف لها معنى، وتقع على قصيدة بكاملها، وخطبة بأسرها....، والقرآن كلام الله، وكلم الله، وكلمات الله، وكلمة الله )) ( الأزهرى، 1967، 10 / 264 - 265 )، ويقول: (( كأنّ الحبل الغليظ سمي جمالة؛ لأنها أقوى كثيرة جمعت فأجملت جملة، ولعلّ الجملة أخذت من جملة الحبال. وقال الليث: الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال: أجملت له الحساب والكلام.... ويقول: قلت: وكأنّ الجملة مأخوذة من الجميلة )) ( الأزهرى، 1967، 11 / 108 ) .



القولين فإنَّ اللفظ إذا تداولته الألسنة واشتهر يصعب تبديله)) (الأصفهاني، (د، ت)، 568 / 2)، وهذا القول جيد حسن، فالمغير عندهم هو معنى اللفظ لا اللفظ نفسه، وإلا لما أصبح أهل الكتاب في القرآن الكريم بأهل الكتاب إذا ما كانوا قد غيروا ألفاظ الكتاب المنزَّل من عند الله، أما " لفظ " ((اللفظ بالكلام مستعار من لفظ الشيء من الفم)) (الأصفهاني، (د، ت)، 568 / 2) .

وذكر صاحب أساس البلاغة: (( وأجمل الحساب والكلام ثم فضله وبينه )) (الزمخشري، 1998، 1 / 149)، ونصه هذا يقتضي أنَّ الجملة غير الكلام، والكلام غير الجملة، فكيف به ذكر فيما عرضناه سابقا أنَّ الكلام هو الجملة؟، وذكر (( كلم: سمعته يتكلم بكذا... ورجل كليم: منطيق )) (الزمخشري، 1998، 2 / 145)، كما ذكر (( قول: رجل قوول ومقوول: منطيق... وله مقوول من المقاول الفصاح: لسان )) (الزمخشري، 1998، 2 / 110)، أما (( لفظ: ومن المجاز: لفظ القول ولفظ به )) (الزمخشري، 1998، 2 / 173).

أما صاحب القاموس فقد ذكر (( القول: الكلام، أول كل لفظ مدل به اللسان، تاما أو ناقصا... والمقول: اللسان )) (الفيروزآبادي، 2003، 969)، والمقصود بـ " مدل به اللسان " ((أفشاه )) (الفيروزآبادي، 2003، 975)، وذكر (( لفظه: رماه... وبالكلام: نطق )) (الفيروزآبادي، 2003، 644)، و (( الكلام: القول، أو ما كان مكتفيا بنفسه... والكلمة: اللفظة والقصيدة... وتكلم... تحدث )) (الفيروزآبادي، 2003، 1065)، ولم يذكر معنى " تحدث "، ((والجفلة، بالضم: جماعة الشيء... وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقة )) (الفيروزآبادي، 2003، 901)، و (( نطق: تكلم بصوت وحروف تُعرَف بها المعاني )) (الفيروزآبادي، 2003، 853).

وذكر صاحب تاج العروس: (( القول: الكلام على الترتيب، أو كل لفظ مدل به اللسان تاما كان أو ناقصا... والقول: إبداء صور التكلم نظاما، بمنزلة ائتلاف الصور المحسوسة جمعا، فالقول مشهود القلب بواسطة الأذن، كما أنَّ المحسوس مشهود القلب بواسطة العين وغيرها )) (الزبيدي، 1971، 30 / 291-292)، وذكر (( قال سيبويه: واعلم أنَّ " قلت " في كلام العرب إنَّما وقعت على أنَّ تحكي بها ما كان كلاما لا قولاً. ويعني بالكلام الجمل كقولك: " زيد منطلق " و " قام زيد "، ويعني بالقول الألفاظ المفردة التي يُبنى الكلام فيها، كـ " زيد " من قولك: زيد منطلق )) (الزبيدي، 1971، 30 - 292)، و (( المقول: اللسان )) (الزبيدي، 1971، 30 / 296)، أما اللفظ ((لفظه: رماه... ومن المجاز لفظ بالكلام: نطق به... وكذلك لفظ القول: إذا تكلم به )) (الزبيدي، 1971، 20 / 274)، و (( رجل لفظان... أي كثير

الكلام، عاقبة (( (الزبيدي، 1971، 20 / 276)، أما الجملة فقد ذكر (( جمل يخجل جفلا: إذا جمع )) (الزبيدي، 1971، 28 / 237)، و (( أجمل الشيء: جفعه عن تفرقة، وأجمل الحساب والكلام: رذّه إلى الجفلة ثم فصله وبيّنه.... والجفلة بالضم: جماعة الشيء، كأنها اشثقت من جفلة الحبل، لأنها قوى كثيرة جُمعت فأجملت جفلة. ... قلث: ومنه أخذ النحويون الجفلة لمركب من كلمتين، أسندت إحداها للأخرى )) (الزبيدي، 1971، 28 / 238)، أما (( الكلام: القول معروف، أو ما كان مكتفيا بنفسه، وهو الجملة والقول ما لم يكن مكتفيا بنفسه، وهو الجزء من الجفلة، ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقولوا قول الله، وذلك أن هذا موضع " ضيق " متحجر لا يمكن تحريفه، ولا يجوز تبديل شيء من حروفه، فعبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتا تامة مفيدة )) (الزبيدي، 1971، 33 / 369)، وهذا نص غريب، إذ يعني أن الكلام لا يمكن تحريفه!! فقد نص القرآن الكريم بخلاف ذلك، ثم الغريب الآخر في نضه هو قوله: " إجماع الناس !! فكيف يكون إجماع الناس على شيء معين حجة؟ فهل كان إجماع العرب على عبادة الأصنام حجة؟ وهل إجماع الناس اليوم في الديانات الأخرى خلا المسلمين حجة؟. كما ذكر (( الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جف جمع كلمة... ولهذا قال سيبويه " هذا باب علم ما الكلم من العربية"، ولم يقل ما الكلام؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف، فجاء بما لا يكون إلا جمعا، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة. وفي شرح شيخنا: الكلام لفة يُطلق على الدوال الأربع، وعلى ما يفهم من خال الشيء مجازا، وعلى التكلّم، وعلى التكليم كذلك، وعلى ما في النفس من المعاني التي يُعَبَّرُ بها، وعلى اللفظ المركب أفاد أم لا مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه من أنه لا يُطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، وهو مذهب ابن جني، فهو مجاز في النفساني وقيل حقيقة فيه، مجاز في تلك الجمل، وهو حقيقة فيهما، ويُطلق على الخطاب، وعلى جنس ما يُتكلّم به من كلمة ولو كانت على حرف كواو العطف أو أكثر من كلمة مهملة أو لا، وعزفه بعض الأصوليين بأنه المنتظم من الحروف المسموعة المُتمَيِّزة )) (الزبيدي، 1971، 33 / 370)، أما (( الكلفة... اللَّفظة الواحدة " حجازية" وفي اصطلاح النحويين: لَفْظٌ وضع لمعنى مفرد )) (الزبيدي، 1971، 33 / 371).

أما عند الاصطلاحيين: ف (( الجملة: عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: " زيد قائم" أو لم يفد كقولك " إن يكرمني" فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا)) (الشريف الجرجاني، 2004 / 70)، أما ((القول:

فهو اللفظ المركب في القضية الملفوظة أو المفهوم المركب العقلي في القضية المعقولة)) ( الشريف الجرجاني، 2004، 151 )، و (( الكلام: ما تضمّن كلمتين بالإسناد... وفي اصطلاح النحويين: هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام... والكلمة: هو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد)) ( الشريف الجرجاني، 2004، 155 )، و ((اللفظ: ما يتلفّظ به الإنسان أو في حكمه فهُمَلا كان أو مستعملا)) ( الشريف الجرجاني، 2004، 161 ) . وعن طريق ما عرضناه: ففي نضه أنه موافق على ما ذكره السابقون ومن أبرزهم " رضي الدين الاستراباذي وابن هشام " .

#### الفرق بين الجملة والكلام والقول واللفظ :

اتضح لنا ممّا تمّ عرضه سابقا من أقوال اللغويين أنّ " اللفظ " هو: ما تلفظ به الإنسان من أصوات، سواء كانت مفيدة أم غير مفيدة؛ لأنّ الملفوظ هو كل ما رماه الإنسان خارج جوفه عبر اللسان، وهو مجاز لا حقيقة، ولا خلاف يُذكر في ذلك، أمّا " الجملة " فهي موقع الخلاف، ولنا فيها رأي مغاير لما ذهب إليه، فقد ذُكر أنّ الجملة هي الكلام، كما ذكر أنّ الجملة مأخوذة من أجمل الحساب أي بينه وفضله، وذُكر أنّها الجمع، وهو أضعفها، وذُكر أنّها مأخوذة من الجمالة وهي الحبل الغليظ، وذكر كذلك أنّها مأخوذة من الجميلة، والأخير أقربها للمنطق والعقل، إذ لا يمكن أن يخرج اللفظ الموضوع لمعنى معين عن ذلك المعنى إلى غيره، من دون بيان الحاجة اللغوية الداعية إلى ذلك، فإذا ما اشتق من اللفظ أي اشتقاق، فيجب أن يكون للمعنى الأول لللفظ الموضوع وجود فيما اشتق منه، إلا أنّ الصيغة المستعملة لتلك اللفظة ستختلف بطبيعة الحال في استعمالها اللغوي، وبذلك يكون لفظ " الجملة " معنيان لا يخرج عنهما، هما: " الجمالة " و " الجميلة "، فإذا ما كان من " الجمالة " وهي الحبل الغليظ الملفوف المتشابك بعبءه ببعض، فإنّ ذلك يقتضي أنّ تكون " الجملة " مترابطة الألفاظ متشابكة فيما بينها بقضية أطلق عليها النحاة " الإسناد "، وهذا المعنى يقتضي وجود المعنى التام لا الناقص، وعليه تكون " الجملة " ما يحسن السكوت عليه، أمّا إن كانت مأخوذة من " الجميلة " فالجمال يقتضي الحسن والتمام، وهذا الحسن والتمام يقتضي في " الجملة " المشتقة من أصل اللفظ " الجميلة " أنّ تكون تامة

المعنى ويحسن السكوت عليها، وبهذا تكون " الجملة " أخص الخصوص عند متلقي الألفاظ " السامع"، ولا يمكن لها أن تكون مهمة لا معنى لها، فهذا مناف للعقل والمنطق، ونرى أن سبب الخلط في هذا المفهوم عند نحائنا قديما وحديثا، وكذلك لغوبينا، هو أنهم وضعوا لأنفسهم قواعد صارت عندهم كأصل الثابت لا تتغير، فقالوا: إن المركب من الألفاظ الموضوع حسب القواعد النحوية " جملة" وهذا ما لا يمكن قبوله، فالأصل في إطلاق اللفظ داخل وحدة لغوية متكاملة من حيث القواعد، يجب أن تكون لها فائدة يحسن السكوت عليها، وإلا فما الفائدة المرجوة من تكوين جمل لا معنى لها؟ وهذا ما لا يقبله عاقل؛ لأن الأصل حصول الفائدة عند المتلقي لا العكس .

أما " الكلام"، فقد ذكر أنه " القول"، وذكر أنه معروف، وهذا غريب جدا، والسؤال الذي يدور في ذهن هو: عند من معروف؟ كما ذكر أنه " الجملة"، وذكر أنه يختلف عن الجملة، فقيل إنه أخص منها، وقيل إنه أعم منها، والراجح عندنا هو: إن الكلام غير القول وغير الجملة، ولكن تحرير اللفظ على وجه الدقة من الناحية اللغوية بحاجة إلى جهد كبير للتفريق بين المصطلحين، وقد قررنا في اصطلاح "الجملة" أن اللفظ المشتق يجب أن يحمل معه بشكل من الأشكال المعنى الأول الموضوع للفظ الأصل، والمعنى الاصل لهذه اللفظة هو " الكلم" المقصود به الجرح، ومصطلح " الكلام" هو تألف الألفاظ بعضها ببعض لا لتكون جملة فحسب، وإنما لتكون جملا مستقلة بذاتها، بصيغة تتألف بها الجمل المنطوقة بعضها ببعض، كي تؤثر في المتلقي، كما يؤثر الجرح في صاحبه، أو هو كالشق الذي يحدث في الجرح يحدث في الفم، فكأنما شق الفم لخروج اللفظ، عن طريق مجموعة من الأدوات والسياقات اللفظية الموضوعية لذلك، فتسمى حينئذ بـ"الكلام".

أما " القول" فهو: أعم من الكلام، وهو كل ما صدر عن الناطق جهرا أو سرا، مفيدا كان أم غير مفيد، والعلاقة بينه وبين الكلام علاقة متلازمة، فإن جهر بالقول كان كلاما، وإن لم يجهر به بقي على حاله قولا . فكل متكلم قائل لا محالة، وليس كل قائل متكلمًا، ولذلك " القول" أعم من الكلام، ويقتضي هذا أن القول قد يخفي وراءه أسرارًا لا يدركها المتلقي إلا بالبحث والتنقيب حول معاني ما ذكره القائل من ألفاظ .

وإجمالًا لما تم ذكره: فالقول هو كل ما جرى على اللسان مفيدا كان أم غير مفيد، وكذلك اللفظ إلا أن الفرق فيما بينهما هو كالفرق فيما بين المفرد والجمع، فاللفظ مفرد والقول هو جمع اللفظ منظما كان أم غير منظم .

أما الجملة فهي تحرير الألفاظ على وجه من الدقة على وفق القواعد النحوية والصرفية والدلالية المستنبطة من اللغة، وكذلك هو الكلام، إلا أن الفرق فيما بينهما كالفرق فيما بين الجمع وجمع الجمع، فالجملة جمع للألفاظ مترتب على وفق القواعد والأحكام، والكلام جمع الجمع، أي هو جمع الجمل في قوالب معينة تتألف على وفق القواعد والأحكام المستنبطة من اللغة. وعلى هذا الأساس الجملة خاص والكلام عام.

أما الفرق بين القول والكلام، فقد كانت عبارة سيويوه دقيقة جدا حينما ذكر أن العرب تحكي بعد القول ما كان كلاما لا قولاً. فالعلاقة بينهما علاقة متلازمة كون المنطوق من الألفاظ واحد، وخلافهما يكمن في انتظام تلك الألفاظ في قوالب تسري عليها القواعد والأحكام اللغوية الموضوعة في هذا الشأن، فالكلام منتظم بحسب القواعد والأحكام، والقول لا يشترط فيه ذلك، وعليه فإن كل ما يصدر عن المتكلم يسمى القول، فإن أفاد كان كلاما وإلا بقي على حاله قولاً. وعلى هذا الأساس القول أعم من الكلام من جهة الإفادة وعدمها، والكلام أخص من القول من جهة تحرير الألفاظ على وجه من الدقة وانتظامه في قوالب معينة مفيدة.

ويكمن الفرق بين اللفظ والكلمة: إن دل اللفظ على معنى أصبح كلمة وإلا بقي على حاله لفظا لا قيمة له ولا وزن دون انتظامه في معنى يدل عليه. وعلى هذا الأساس الكلمة هي: لفظ دل على معنى مدرك.

### الخاتمة

أحمد الله تعالى حمد الشاكرين، على عظيم نعمائه، وجميل عطائه، الذي جعل بعد الشدة فرجا، ومن الهم والضيق مخرجا، فقد أعانني على إتمام هذا البحث.

فقد تناولت في هذا البحث الجملة في اللغة العربية، إذ تتبعت معانيها لغة واصطلاحا، كما قمت بتتبع آراء علماء اللغة قديما وحديثا وتحليلها، وبعد العرض والدراسة ومناقشة الآراء توصلت البحث إلى عدة نتائج كالآتي:

1. إن الألفاظ التي تستقل بأنفسها ويحسن السكوت عليها لأدائها معنى مفيدا هي الكلام عند سيبويه، والجملة عند المبرّد.
2. انقسم علماء اللغة قديما إلى قسمين: فأصحاب القسم الأول رادفوا بين الكلام والجملة، ووضعوا شرطين لتحقيقهما، هما التركيب والإفادة، أما أصحاب القسم الثاني فيرون أنّ الجملة شرطها الإسناد الأصلي، أفادت أم لم تفد، ولذلك فهي أعمّ من الكلام، أما الكلام فكذلك شرطه الإسناد الأصلي، إلا أنه تجب فيه الفائدة، ولذلك فالكلام أخصّ من الجملة، وينتج عن ذلك نوع آخر وهو ما ليس بجملة، وهو المركب الذي تضمّن إسنادا غير أصلي، نحو: " اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف".
3. وقف المحدثون على مصطلح الجملة في اتجاهين: الأول: ذهب إلى ما ذهب إليه اللغويون الأوائل، وقسم نهج علماء الغرب في جميع تصوراته عن الجملة متغاضيا عن الفرق الكامن فيما بين لغاتهم واللغة العربية.
4. لا وجود للترادف في اللغة، فلا يمكن أن يجتمع لفظان مختلفان في لغة معينة على معنى واحد، إلا إن كانت المفردتان تعودان إلى جذر لغوي واحد، وحتى إن عادتا إلى جذر لغوي واحد، فلا يمكن لهما أن تتشابها كليا في المعنى، فكيف إذا ما اختلفتا؟ كما هي الحال فيما بين الكلام والجملة.
5. إن القاعدة الموضوعية من لدن علماء اللغة ((المركب من الألفاظ الموضوع حسب القواعد النحوية " جملة")) لا يمكن قبولها، لأنّ الأصل في إطلاق اللفظ داخل وحدة لغوية متكاملة من حيث القواعد، يجب أن تكون لها فائدة يحسن السكوت عليها، وإلا فما الفائدة المرجوة من تكوين جمل لا معنى لها؟ وهذا ما لا يقبله عاقل؛ لأنّ الأصل حصول الفائدة عند المتلقي لا العكس.
6. إن الجملة هي تحرير الألفاظ على وجه من الدقة على وفق القواعد النحوية والصرفية والدلالية المستنبطة من اللغة، وكذلك هو الكلام، إلا أنّ الفرق فيما بينهما كالفرق بين الجمع وجمع الجمع، فالجملة جمع للألفاظ مترتب على وفق القواعد والأحكام، والكلام جمع الجمع، أي هو جمع الجمل في قوالب معينة تتألف على وفق القواعد والأحكام المستنبطة من اللغة. وعلى هذا الأساس الجملة خاص والكلام عام.
7. إن الفرق فيما بين القول والكلام، يكمن في تفسير العلاقة فيما بينهما، فالعلاقة بينهما علاقة متلازمة كون المنطوق من الألفاظ واحد، وخلافهما يكمن في انتظام تلك الألفاظ في قوالب



تسري عليها القواعد والأحكام اللغوية الموضوعة في هذا الشأن، فالكلام منتظم بحسب القواعد والأحكام، والقول لا يشترط فيه ذلك، وعليه فإن كل ما يصدر عن المتكلم يسمى القول، فإن أفاد كان كلاما وإلا بقي على حاله قولاً. وعلى هذا الأساس القول أعم من الكلام من جهة الإفادة وعدمها، والكلام أخص من القول من جهة تحرير الألفاظ على وجه من الدقة وانتظامها في قوالب معينة مفيدة.

#### مكتبة البحث

1. الأزهرى: أبو منصور محمد بن أحمد، 1967، تهذيب اللغة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، مصر.
2. الاسترأبأذي: رضي الدين محمد بن الحسن، 1996، شرح الزضي على كافية ابن الحاجب، عمل: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي - ليبيا.
3. الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد، (د،ت)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية.
4. الأنصاري: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام، 1987، رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية تحقيق: مازن المبارك، ط1، دار ابن كثير، دمشق - بيروت.
5. الأنصاري: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام، 1991، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د، ط)، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان.
6. الأنصاري: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام، (د،ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان.
7. أنيس: إبراهيم، 2010، من أسرار اللغة، ط8، مطبعة الأنجلو المصرية، مصر.

8. الاستراباءف: رضى ءفن محمد بن الحسن، 1996، شرح الرضى على كاففة ابن الءابب، عمل: فوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قاز فونس، بنغازف - لففبا.
9. البنءنفجف: الفمان بن أبف الفمان، 1976، التفقففة فف اللغة، ءءقفق: ءلفل إبراهم العطففة، (ء، ط)، مطبعة العائف، بغداد - العراق.
10. الجرجائف: أبو بكر عبءالقاهر بن عبءالرحمن بن محمد، 1972، الجمل، ءءقفق: على ءفءر، ءار الءكمة، ءمشق - سورفا.
11. ابن جنف: أبو الفءء عثمان، 1952، الءصائف، ءءقفق: محمد على النجار، المكءبة العلمفة، القاهرة - مصر.
12. حسن: ءمام، 1994، اللغة العربفة معنفا ومبنافا، (ء، ط)، ءار الثقافة، ءار البفضاء - المغرب.
13. الراءفجف: عبءه، 1979، النءو العربف والءرس الءءفء ءءء فف المنءء، (ء، ط) ءار النهضة العربفة، بفروت - لبنان.
14. الزفءفءف: محمد مرءضى، 1971، ءاء العروس من جواهر القاموس، ءءقفق: عبءالستار أءمء فرآء، مطبعة التراث العربف، الكوفء.
15. الزمءشرف: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أءمء، 1993، المفصل فف صنعة الإعراب، ءءقفق: على بو ملءم، ط1، مكءبة الهلال، بفروت - لبنان.
16. الزمءشرف: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أءمء، 1998، أساس البلاغة، ءءقفق: محمد باسل عفون السوء، ط1، ءار الكءب العلمفة، بفروت - لبنان.
17. السامرائف: فاضل صالح، 2000، الجملة العربفة والمعنف، ط1، ءار ابن ءزم، بفروت - لبنان.
18. السامرائف: فاضل صالح، 2007، الجملة العربفة وءالففا وأقسامفا، ط2، ءار الفكر، عمان - الأءرن.
19. سفوفه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، 1988، الكءاب، ءءقفق عبءالسلام محمد هارون، ط3، مكءبة الءائف، مطبعة المءنف، القاهرة - مصر.
20. السفوفف: جلال ءفن بن عبءالرحمن، (ءء)، المزهرف فف علوم اللغة وأنواعفا، شرح وضبء: محمد أءمء جءالمولى ومحمد أبو الفضل إبراهم وعلف محمد البجائف، ط3، مكءبة ءار التراث، القاهرة - مصر.

21. الشرفف الجرئانف: عفف بن محمد السفء، 2004، معجم التعرففات، ءقفق: محمد صءفق المنشاوف، ءار الفضفلة، القاهرة - مصر .
22. عبءاللطف: محمد حماسة، 2003، بناء الجملة العربفة، (ء، ء)، ءار غربف، القاهرة - مصر .
23. العكبرف: أبو البقاء عبءالله بن الحسفن، 1995، اللباب فف علف البناء والإعراب، ءقفق: غازف مختار طلفمات، ط1، ءار الفكر المعاصر، بفروت - لبنان .
24. عفففف: أحمء، 2001، نحو النص اءجاه ءءفء فف ءرءس النحوف، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة - مصر .
25. عمافرة: ءلفل أحمء، 1984، فف نحو اللغة وءراكفبها ( منهء وءطبق )، ط1، عالم المعرفة، ءءة - المملكة العربفة السعودفة .
26. ابن فارس: أحمء بن زكرفا، 1979، مقاففس اللغة، ءقفق: عبءالسلام محمد هارون، ءار الفكر العربف، القاهرة - مصر .
27. الفراهفءف: ءلفل بن أحمء، 1986، العفن، ءقفق: مهءف المخزومف وإبراهفم السامرائف، ط2، ءار الشؤون اءقاففة العامة، العراق - بفءاء .
28. الففروزآبءاف: مءء ءفن محمد بن فعقوب، 2003، القاموس المءفط، إءءاء وءقءفم: محمد عبءالرحمن المرعشلف، ط2، ءار إءفاء التراث العربف، بفروت - لبنان .
29. اللبءف: محمد سمفر ءءفب، 1985، معجم المصءلءات النحوفة والصرففة، ط1، مؤسسة الرسالة، بفروت - لبنان .
30. المبرؤء: أبو العباص محمد بن ففءء، 2010، المقتضب، ءقفق: محمد عبءالءالق عضمفة، عالم الكءب، بفروت - لبنان .
31. المخزومف: مهءف، 1964، فف النحو العربف نقء وءوءفه، ط1، المكتبة العصرفة، بفروت - لبنان .
32. هارون: عبءالسلام محمد، 2001، الأسالف الإنشاءفة فف النحو العربف، ط5، مكتبة ءانءف، القاهرة - مصر .
33. ابن فعفش: أبو البقاء فعفش بن عفف الموصلف، 2001، شرح المفصل للزمءشرف، ءقءفم: أمفل بءفع فعقوب، ط1، ءار الكءب العلمفة، بفروت - لبنان .

## Abstract

The purpose of this research is to study the meanings of the sentence in the Arabic language and to explain the differences between linguists and grammar in ancient and modern terms in the definition of this term by a full survey of the most famous Arabic linguists in this field, and then to study other terms that are somewhat related to this term, And the statement of the views of the grammarians and linguists in them, and then come out with a precise definition of these terms, which is the main reason for this study; because these terms are very ambiguous in their definitions, as there is hardly a single definition of these words, Some are intertwined Biting, as if the word is known as saying, and defines the sentence as a speech, so this study came to address this disorder in the statement of the meanings of these vocabulary. I ask God Almighty to be successful in writing this research and God is the guardian of success.